الأهرام

المصدر :
التاريخ :

■ حول الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي

قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل: اتفاق مُمْلَى

أحمد صدقي الدجاني

رئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم، منظمة التحرير الفلسطينية
عضو المجلس المركزي الفلسطيني

سيُذكر الأسبوع الثاني من شهر أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٩٣ في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني مقترناً باتفاقين أبرما فيه بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية؛ **الاتفاق الأول** عرف باسم «اتفاق الاعتراف المتبادل» وتمّ توقيعه يوم الخميس ١٩٩٣/٩/٩، **والاتفاق الآخر** عرف باسم اتفاق «إعلان المبادىء حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية»، وتمّ توقيعه يوم الاثنين ١٩٩٣/٩/١٣.

يقف دارس التاريخ والمستقبل وقفة طويلة أمام الاتفاق الأول مستشعراً ما له من أهمية بالغة لعدة أسباب، يكفي أن نذكر منها:

أ ـ انه كان شرطاً أمريكياً لازماً لتوقيع الاتفاق الآخر في ساحة البيت الأبيض بواشنطن. وقد أشار إليه الرئيس الأمريكي كلينتون في خطابه في حفل التوقيع حين قال: «دعونا نصمم على أن يصبح هذا الاعتراف الجديد المتبادل عملية مستمرة تعيد فيها الأطراف المعنية قولبة جوهر الأسلوب الذي يرى أحدها من خلاله الطرف الآخر ويفهمه»، كما أشار إليه وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر حين تحدث عن «شروط الاعتراف المتبادل» وأشاد بالمتفاوضين الاسرائيليين والفلسطينيين الذين «تجاوزوا عقبات كان يبدو مستحيلاً تجاوزها في صياغة اعلان المبادىء وشروط الاعتراف المتبادل، وكسروا بذلك حواجز الكراهية والخوف. وابدوا طوال عملية التفاوض شجاعة غير عادية»، معبّراً بلغة «التفكير الرغبي» حين تحدّث عن كسر حواجز الكراهية والخوف.

ب ـ أن هذا الاتفاق يتعلق في جزء منه بالبعد المعنوي الأخلاقي للصراع، الأمر الذي يجعل له تأثيراً قوياً على مسار الأحداث القادمة. فهو من نوع الاتفاقات التي تمسّ القيم الأساسية في المجتمعات، فيستمر مفعول تأثيرها فترة طويلة. ويتداعى إلى الخاطر، كمثل على هذه الاتفاقات، اتفاق الصلح بين المانيا والدول التي انتصرت عليها في الحرب العالمية الأولى، الذي أُبرم في فرساي عام ١٩١٩، والمادة ٢٣١ من هذا الاتفاق بخاصة. فقد أثار هذا الاتفاق «جدلاً ونقاشاً وتحاجّاً

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بالأقلام، في أوروبا بعامة، والمانيا بخاصة، على حد تعبير بيير رونوفن في كتابه تاريخ القرن العشرين. وصف فيه كثيرون الاتفاق بأنه «إملاء» وليس اتفاقاً وأسموه «إملاء فرساي» فشاع هذا التعبير في المانيا منذ عام ١٩١٩، «Diktat de Versialles»، وقال هؤلاء: «إن المادة ٢٣١ المتعلقة بخسائر الحرب في هذا الاتفاق تحمل اعترافاً من المانيا بجرم إثارة الحرب، فهي بالنسبة إليهم عارٌ أريد غبثاً تلطيخهم به». وقد اعترف عدد من المؤرخين بأن هذا الاتفاق كان من طبيعته أن يحض المانيا على الرغبة بالثأر بسبب طريقته في التعامل مع البعد المعنوي للصراع الذي كان قائماً بينها وبين دول أوروبية أخرى. ويلفت النظر في ما صدر من كتابات عن اتفاق «الاعتراف المتبادل» في وطننا العربي خلال أسبوعين من توقيعه أن جُلّها وقف أمام هذا البعد المعنوي فيه؛ وقد تساءل محمد سيد أحمد مثلاً في مقال له في **الأهرام** يوم ١٩٩٣/٩/١٦ . «الاعتراف المتبادل... إلى اي حد تحقق؟» وأوضح «ان من شروط الاعتراف المتبادل تحقيق قدر من التناظر بين طرفيه . وهو شرط يفتقر إليه الاتفاق تماماً». وأشار نجيب محفوظ في وجهة نظره في **الأهرام** ايضاً، في اليوم نفسه، وهو يتحدث عن أول همّ في «شبكة من الهموم» إلى أنه لا بد للطرفين في مفاوضات السلام «ان يفهما ان المفاوضة تعني الالتقاء في موقع وسط»، وذلك بعد أن قال: «أول ما يضايق ويغضب ويدمي المشاعر هو تعثر مفاوضات السلام أو توقفها ودورانها حول نفسها. لقد بعثت في الصدور آمالاً بقدوم المعتدلين من حزب العمل، ولكننا لم نظفر بأي نتيجة ولا لاحت في الأفق بوادر أمل. والفشل هنا غير جائز، ولكن النجاح حتى الآن غير ممكن». ولقد لفت النظر أن قول الأديب الكبير هذا جاء بعد توقيع الاتفاقين. كذلك قرأنا في جريدة **الحياة** يوم ١٩٩٣/٩/١٧ تأكيداً على هذا البعد المعنوي في ما كتبه عزمي بشارة الذي قرر أنه ليس للموافقة على الشروط الاسرائيلية في هذا الاتفاق من أجل توقيع الاتفاق الآخر «اي علاقة بالاعتراف المتبادل القائم على المساواة»، وأمثلة أخرى.

ج ـ السبب الثالث في اهمية هذا الاتفاق البالغة، هو أنه يعني جميع الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية ولغير ذلك من أشكال السيطرة الأجنبية، ولا سيما حركات التحرير الوطني في هذه الشعوب، بما تضمنه من أمور تتصل بقضايا الشرعية الدولية والقانون الدولي، مثل شرعية الكفاح ضد الاحتلال والعنصرية والتفريق بين المقاومة المشروعة والارهاب غير المشروع؛ وبخاصة وأن توقيع الاتفاق يتم في بداية المرحلة الجديدة التي دخلها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة. وطبيعي أن يحوز هذا الاهتمام وهذه العناية من حركات التحرير في عالمنا، وأحد طرفيه هي منظمة التحرير الفلسطينية التي تبوّأت مكاناً متميزاً بين هذه الحركات، وهذا الطرف يمثل شعب فلسطين العربي الذي تابع جهاده ضد الغزوة الاستعمارية الصهيونية على مدى أكثر من قرن. وطرفه الآخر هو «اسرائيل» التي أقامتها هذه الغزوة الاستعمارية الصهيونية.

ـ ٢ ـ

ننظر في «اتفاق الاعتراف المتبادل» هذا، فنجد أنه يضم ثلاث رسائل. الرسالة **الأولى** موجّهة من ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي. والرسالة **الثانية** موجّهة أيضاً من ياسر عرفات رئيس المنظمة إلى وزير الخارجية النرويجي جوهان جورغن هورست. والرسالة **الثالثة** موجّهة من اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل إلى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

أ ـ نتأمل **الرسالة الأولى**. فنجد أنها أطول الرسائل الثلاث. ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية يوجّه خطابه فيها إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي، فهو البادىء بالاعتراف. ونجد أنها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تتألف من مدخل في فقرة واحدة وأربع فقرات أخرى تضمنت تعهدات تتعهد بها منظمة التحرير الفلسطينية.

يقرر رئيس المنظمة في المدخل بدايةً «أن توقيع اعلان المبادىء ينبىء بعهد جديد في تاريخ الشرق الأوسط»، مشيراً إلى الاتفاق السري الذي تمّ التوصل إلى مسودته النهائية في أوسلو يوم ١٩٩٣/٨/١٩ بين الطرفين، وإلى عملية التوقيع التي تحدّد لها يوم ١٩٩٣/٩/١٣ بالبيت الأبيض في واشنطن. وتدعو هذه الجملة إلى الخاطر مشروع النظام شرق الأوسطي الذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إقامته في المنطقة. ويمضي رئيس المنظمة راساً إلى القول: «وإنني بدافع الاقتناع الجازم بذلك اود ان اذكر التعهدات التالية لمنظمة التحرير الفلسطينية». ونقف في قراءتنا التحليلية لهذه الجملة أمام كلمة «اؤكد» التي تعني التوكيد، وتوحي في الوقت نفسه بأن هذه التعهدات سبق التعهد بها أو ببعضها، وهذه الرسالة تؤكدها. كما نقف أمام الدافع الذي ذكر لكتابة الرسالة وتأكيد التعهدات وهو «الاقتناع الجازم بالعهد الجديد الذي ينبىء به توقيع اعلان المبادىء»، فيبرز التساؤل مُلحّاً عمّا في «اعلان المبادىء حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية» من ملامح هذا العهد الجديد، وما هي الحقوق التي ستكون للشعب الفلسطيني فيه من بين حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف التي حدّدتها الشرعية الدولية؟ ونستحضر قراءتنا التحليلية لمسودة الاتفاق النهائية الخاصة بهذا الإعلان، فنجد أن جُلَّ هذه الحقوق أنكرت أو أُغفلت أو اجتُزئت فيه. فعلى أي أساس يقوم هذا الاقتناع الجازم الذي يدفع إلى القيام بخطوة الاعتراف؟ هل هناك تعهدات اسرائيلية وأمريكية للمنظمة لم يعلن عنها؟!

ـ **أول التعهدات** التي يؤكدها رئيس المنظمة لرئيس وزراء اسرائيل هو: «أن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة اسرائيل في العيش في سلام وأمن. وتوافق منظمة التحرير الفلسطينية على القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ لمجلس الأمن الدولي». ويلفت النظر في النص أن اعتراف المنظمة في هذا التعهد هو «بحق دولة اسرائيل في العيش في سلام وأمن» وليس بـ «دولة اسرائيل» التي يعني ذكرها ومخاطبة رئيس وزرائها اعترافاً سابقاً بها، ولا يتضمن النص ما يوضح تحديد مفهوم «دولة اسرائيل» التي تعترف المنظمة بحقها في العيش في سلام وأمن. فهل يحدده القرار الأممي رقم ١٨١ الذي أقيمت على أساسه؟ أم تُحدده خطوط ما قبل الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧؟ أم يحدّده الأمر الواقع القائم اليوم الذي يتعامل معه اتفاق اعلان المبادىء؟ وتأتي الجملة الثانية في التعهد لتوحي عن بعد بالجواب عن هذا التساؤل، فالمنظمة توافق القرارين الشهيرين اللذين اعتُمدا وحدهما أساساً لما سُمي بعملية سلام الشرق الأوسط، مع إعطاء كل طرف من أطراف العملية الحق في تفسير أولهما رقم ٢٤٢ على هواه. والتفسير الاسرائيلي المفروض على أرض الواقع لا يقبل خطوط ١٩٦٧ ويصرّ على التمسك بالقدس الكبرى والمستوطنات.

ويدعو هذا التعهد إلى الخاطر ما جاء في مفكرة الاتفاق بين حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة في ١٩٧٥/٩/١ الخاصة بمؤتمر جنيف للسلام في البند الثاني منها الذي نصه «ستواصل الولايات المتحدة التقيد بسياستها الحالية حيال منظمة التحرير الفلسطينية، أي إنها لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية أو تتفاوض معها ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨». وقد تم إبرام هذا الاتفاق على يد هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك بمناسبة إبرام اتفاقية سيناء بين مصر واسرائيل الخاصة بفك الاشتباك الثاني. وندرك في ضوء ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ارادت هي أيضاً هذا التعهد قبيل توقيع الاتفاق في واشنطن بين اسرائيل والمنظمة.

ـ **التعهد الثاني** الذي يؤكده رئيس المنظمة في «اتفاق الاعتراف المتبادل» هو «ان منظمة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

التحرير الفلسطينية تلتزم بمسيرة السلام في الشرق الأوسط، وبالمشاركة في إيجاد حل سلمي ينهي النزاع بين الطرفين، وتعلن أن جميع المسائل المعلقة التي ترتبط بالوضع الدائم ستتم تسويتها عن طريق التفاوض». وهكذا نجد أن المنظمة تتعهد هنا بالتزام طريق التفاوض طريقاً وحيداً لتسوية المسائل المعلقة التي ترتبط بالوضع الدائم، وهي مسائل أساسية، من مسألة القدس إلى مسألة المستوطنات إلى مسألة اللاجئين إلى مسألة الحدود... وهدف التفاوض هو إيجاد «حل سلمي» ينهي النزاع بين الطرفين. وواضح أن هذا التعهد بالتفاوض السلمي يكمل التعهد بحق اسرائيل العيش في سلام وأمن.

ـ **التعهد الثالث** هو: «ان منظمة التحرير الفلسطينية تنبذ الارهاب وتتخلى عن اي عمل من اعمال العنف وستتحمل المسؤولية بالنسبة إلى كل عناصر وموظفي منظمة التحرير الفلسطينية، وتتعهد بتدارك اي انتهاك لهذه التعهدات وباتخاذ اجراءات تأديبية ضد اي مخالف لها». وأول ما يخطر على البال عند قراءة هذا النص أنه من نوع النصوص التي تُملى إملاءً على من يكتبونها، فهو «نص مُمْلى»، ولا يكون أمام كاتبه إلاّ «الإذعان». وهو من نوع النصوص التي تمسّ القيم العليا في الاجتماع الانساني منذ كان لأنها تنافي الإنصاف، ويقصد من يُمْليها منها الإيحاء «بأن جانبه فاضل وجانب العدو شرير»، على حدّ قول فولبرايت في كتابه **غطرسة القوة**. فهل يُعقل لو أن النص لم يكن من هذا النوع أن يقبل رئيس حركة تحرير وطني، هي واحدة من اعظم حركات التحرير الوطني في عالمنا، وقبلة انظار أحرار العالم على مدى عقود من السنين وفي السنوات الست الأخيرة بخاصة التي شهدت «الانتفاضة»، أن يتعهد بـ «نبذ الإرهاب» وإفساح المجال أمام إلصاق شبهة الارهاب بجهاد شعب عظيم ضد غزوة استعمارية استيطانية صهيونية عنصرية استهدفته؟! ولمن يُوجّه هذا التعهد؟ لعدوّه الذي يمارس أبشع أنواع الإرهاب الرسمي؟ هل يعقل لو أن النص لم يكن من النصوص «المملاة» أن لا يشير رئيس حركة تحرير وطني إلى شرعية كفاح آلاف مؤلفة من أبناء شعبه، جيلاً بعد جيل، إناثاً وذكوراً، أطفالاً وشباباً وشيوخاً، وجهاد قوافل من الشهداء، وهو الذي طالما أشاد بهذا الجهاد وهذا الكفاح وتغنّى به مع جميع الأحرار في العالم؟ هل يُعقل أيضاً أن يتعهد بالتخلي «عن أي عمل من أعمال العنف» والشرعية الدولية تؤكد حق «الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية»، غير القابل للتصرف، في الكفاح ضد هذه النظم، وتخص بالذكر «حركات التحرير الوطني وفقاً لمقاصد الميثاق ومبادئه ولإعلان مبادىء القانون الدولي»، كما جاء في القرار الأممي ٤٠/ ٦١ الخاص بالإرهاب «الحقيقي» الدولي. وليس لقارىء النص بعد أن يقرأ هذا التعهد بنبذ الارهاب والتخلي عن العنف أن يعجب مما جاء في آخر التعهد، لأن الحديث عن «اجراءات تأديبية» ضد أي مخالف لذلك التعهد، على الرغم من ظلاله السود ونقشاته الحنظلية يصبح وارداً (!) ولكنه مع ذلك لا يستطيع أن يهضم ما في التعهد باتخاذ هذه الاجراءات التأديبية من مساس بمشاعر المعنيين، ويأبى القلم أن يكتب كلمة أخرى. ويقف قارىء النص أمام مفارقة صارخة فيه، هي أن الذكر الوحيد في الرسالة لعناصر منظمة التحرير الفلسطينية وموظفيها جاء في معرض «نبذ الإرهاب» و «التخلي عن العنف» و «التلويح بالتأديب»، ويا لها من صورة رسمها النص لهذه المنظمة ولقد كان واضحاً عند الذين أملوا هذا النص «إملاءً» انه بحاجة كي «يُبلع» ويستطيع كاتبه أن يكتبه، إلى تمهيد، فجاءت بداية فقرة التعهد الثالث لتقول: «وتعتقد منظمة التحرير الفلسطينية أن توقيع اعلان المبادىء يُعدّ حدثاً تاريخياً ينبىء بعهد جديد من التعايش السلمي يكون خالياً من العنف وأي عمل آخر يمكن أن يُعرض للخطر السلام والاستقرار، فإن المنظمة... كذا».

ـ كان واضحاً أيضاً لمُملي هذا النص أن هذه التعهدات الثلاثة التي طالبوا رئيس المنظمة أن يتعهد بها لاسرائيل تخالف ما قامت عليه منظمة التحرير الفلسطينية، كمؤسسة وحركة تحرير، ميثاقاً ونظاماً أساسياً وتاريخاً؛ ولذا فإنهم عمدوا إلى طلب تعهد رابع تؤكد فيه منظمة التحرير

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الفلسطينية «أن مواد الميثاق الفلسطيني ونقاطه التي تنكر حق اسرائيل في الوجود، وأيضاً نقاط الميثاق التي تتعارض مع التعهدات الواردة في هذه الرسالة أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول. وبالتالي فإن منظمة التحرير الفلسطينية ستعرض على المجلس الوطني الفلسطيني التغييرات الضرورية في الميثاق الفلسطيني للموافقة عليها». وقد حددت اسرائيل ثماني مواد من الميثاق تطالب بإلغائها وهي المواد ٢ و٩ و١٠ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣، وفق ما أوردت وكالة **فرانس برس**، من أصل ثلاث وثلاثين مادة يتألف منها الميثاق الوطني الفلسطيني. وتتعلق هذه المواد الثمانية بجوهر الصراع العربي ـ الصهيوني وقضية فلسطين.

ويلفت النظر في هذا التعهد الرابع القول بأن هذه المواد «أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول». وهذا أمر لا يملك أحد أن يقرره من حيث الشكل «إلاّ المجلس الوطني وبأكثرية ثلثي مجموع أعضائه في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض»، وفق نص المادة ٣٣، آخر مواد الميثاق. أما من حيث المضمون فلا مجال لإقراره البتة لأنه يتناقض مع مبدأ قيام المنظمة، ولأن إلغاء هذه المواد يعني إلغاء المنظمة نفسها وقيام منظمة أخرى لا علاقة لها بالتحرير، وتعنى بجزء واحد من قضية فلسطين، هو الجزء الخاص بقطاع غزة وبعض الضفة الغربية. كما يلفت النظر في هذا التعهد الرابع الخلط بين «المنظمة» و «قيادة المنظمة» عند الحديث عن عرض التغييرات على المجلس الوطني الفلسطيني، إذ كيف تعرض المنظمة وهي «كُل» على إحدى مؤسساتها ـ المجلس الوطني ـ وهو «جزء». وكأن هذا الخلط المقصود يجعل «القيادة» هي «المنظمة».

نستطيع في ضوء ما سبق أن نتيقن من أن نص الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل في هذه الرسالة كان «مُملى إملاءً». وهنا يبرز تساؤل ملحّ حول الأسباب التي حدت برئيس المنظمة أن يقبل بذلك وحول الضغوط التي تعرّض لها، وهو الذي يعرف عنه زملاؤه اعتزازه بحركة التحرير التي قادها على مدى ربع قرن، وحرصه على «الشكل» فضلاً عن «المضمون» تعبيراً عن هذا الاعتزاز، وبخاصة وأنه كان مدركاً دوماً المسؤولية التي تقع على كاهله من خلال القلم الذي يوقع به. ويبرز تساؤل ملح آخر حول مسؤولية الفريق السرّي من زملائه ومستشاريه الذي تفاوض سرّاً في أوسلو من دون علم اللجنة التنفيذية، في دفع رئيس المنظمة إلى قبول هذا الاعتراف المُملى املاءً أو في عدم نصحه بألاّ يقدم عليه، في وقت لا تزال الانتفاضة فيه تعطي بسخاء و «شيمتها الصبر»، ويبدو العدو فيه على وشك الهروب من «جحيم» قطاع غزة ـ على حد تعبيره ـ، وهناك حدّ أدنى من التنسيق العربي الرسمي بشأن مباحثات التسوية الثنائية الجارية في واشنطن.

ب ـ نصل إلى **الرسالة الثانية** في هذا الاتفاق، وهي، كما رأينا، من رئيس المنظمة إلى وزير خارجية النرويج الوسيط الذي تم اعتماده في المفاوضات السرية في أوسلو عاصمة بلاده، وتاريخ الرسالة هو اليوم نفسه ١٩٩٣/٩/٩. فنجد أن رئيس المنظمة يؤكد للوسيط أن تصريحاته العلنية ستتضمن المواقف التالية عند توقيع المبادىء... «إن منظمة التحرير الفلسطينية تشجع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على المشاركة في التدابير التي تؤدي إلى التطبيع ورفض العنف والإرهاب والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والمشاركة الايجابية في التعمير والتنمية الاقتصادية والتعاون».

نخرج من تأملنا في هذه الرسالة بأننا أمام تعهد آخر طُلب من رئيس المنظمة أن يقدمه للوسيط هذه المرة. فهو بعد أن تعهّد في رسالته لرئيس وزراء اسرائيل بتخلي المنظمة «عن الإرهاب وأي عمل من أعمال العنف»، وبتحملها المسؤولية بالنسبة إلى كل عناصر المنظمة وموظفيها، وبتداركها أي انتهاك لهذه التعهدات، وباتخاذها اجراءات تأديبية ضد أي مخالف، نجده يتعهد هنا بتشجيع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع على تأييد التدابير المؤدية للتطبيع و... و... فواضعو الاتفاق لا يكتفون بتعهد المنظمة بعدم مقاومة «اسرائيل» و «الاحتلال الاسرائيلي» الذي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

سيبقى رازحاً لفترة ست سنوات على الأقل حسب اتفاق اعلان المبادىء، وإنما يطالبون بتعهد آخر هو أن تشجع المنظمة الناس على التطبيع مع اسرائيل والتجاوب مع التدابير التي تؤدي إلى ايقاف المقاومة. ويبدو أنه حين تبين لواضع الاتفاق صعوبة ذكر هذا التعهد في رسالة رئيس المنظمة إلى رئيس الحكومة الاسرائيلية لأنه يمثل دعوة لشعب يرزح تحت نير الاحتلال والاغتصاب أن يتعاون مع المغتصب المحتل، وهو أمر لم يسجله التاريخ ولا يقبله عقل، وجد المخرج في أن يذكر التعهد في رسالة يوجهها رئيس المنظمة إلى الوسيط النرويجي.

يلفت النظر هنا أن رئيس المنظمة اضطر مرة أخرى لتجرّع كأس الحديث عن «رفض العنف والارهاب» بكل ما فيه من مرارة. كما يلفت النظر أن الوسيط النرويجي جوهان جورغن هولست، وهو وزير خارجية بلد عضو في الأمم المتحدة، غفل تماماً في خضم الدور الذي أسند إليه في هذه العملية عن البعد الأخلاقي لدوره، فقبل أن يسجل على نفسه أن يطلب من حركة تحرير وطني ما طلبه منها، مخالفاً بذلك روح الميثاق الأممي والشرعية الدولية والقانون الدولي. كما غفل عن المسؤولية المعنوية التي ستتحملها بلاده بفعل ذلك، والصورة التي ستكون لها في ذاكرة شعب فلسطين التاريخية والأمة العربية جمعاء، والأحرار في العالم.

ج ـ **الرسالة الثالثة** في اتفاق «الاعتراف المتبادل» هي الرد الاسرائيلي على ما جاء في رسالتي رئيس المنظمة. وهي تتألف من فقرة واحدة قصيرة، شأن الرسالة الثانية. وفيها يخاطب رئيس وزراء اسرائيل رئيس المنظمة قائلاً دون أي تمهيد: «رداً على رسالتكم المؤرخة في ٩ ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣ اود أن اعلن لكم انه على ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في هذه الرسالة فقد قررت الحكومة الاسرائيلية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط».

أول ما يلفت النظر في هذه الرسالة حين نقارنها برسالة رئيس المنظمة أنها جاءت خالية من أية تعهدات كان على رئيس الوزراء الاسرائيلي أن يتعهد بها لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية إذا أريد تحقيق قدر من التناظر في هذا الاعتراف المتبادل. ففي ما يتعلق بأسباب الصراع العربي ـ الصهيوني الأساسية يُفترض أن تتعهد الحكومة الاسرائيلية بإيقاف التهجير الصهيوني لليهود من أوطانهم إلى فلسطين والكفّ عن الدعوة لذلك، وإلغاء قانون العودة الاسرائيلي، الذي يمكّن كل يهودي من أية جنسية كانت أن يحصل على الجنسية الاسرائيلية حال قدومه إلى فلسطين، وأن تتعهّد أيضاً بالتوقف عن الاستيطان الاستعماري الصهيوني في الأراضي العربية وبالتخلي عن مخططات التوسع. وفي ما يتعلق بالممارسات الاسرائيلية الحالية التي تنفخ في أوار الصراع، يُفترض أن تتعهد الحكومة الاسرائيلية بنبذ الإرهاب الرسمي الذي تمارسه والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين الفلسطينيين والعودة الفورية لجميع المبعدين. ويُفترض أن تتعهد الحكومة الاسرائيلية أيضاً بالاعتراف بحق جميع الشعوب العربية، ومنها شعب فلسطين العربي، بالعيش في سلام وأمن، وأن تقوم بالتخلص من جميع ما لدى اسرائيل من أسلحة غير تقليدية، وأن تعلن بأن جميع النصوص الصهيونية التي تمسّ العرب، وتحثّ على التوسّع وتعبّر عن توجهات عنصرية «أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول».

ـ ٣ ـ

كان المفروض أن يتعهد رئيس وزراء اسرائيل باسم الحكومة الاسرائيلية لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية بهذه التعهدات ما دام قد طلب تلك التعهدات الواردة في الرسالتين: انسجاماً

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مع التناظر المطلوب في الاعتراف المتبادل، إذا كان حقاً يتطلع هو وحكومته إلى «مصالحة تاريخية»، كما جاء في ديباجة اتفاق اعلان المبادىء؛ أو ان لا يتورط بدايةً في طلب تعهدات من رئيس منظمة التحرير بـ «نص مُمْلى» من شأنه أن يخلّف جرحاً غائراً في نفس كل فلسطيني وكل عربي وكل حرّ في عالمنا الذي يزداد التهاباً مع مضي الأيام، ولا يشفى إلّا بإعادة الاعتبار للقيم المعنوية الأخلاقية التي مسّها. ويقدم لنا ما كتبه عزمي بشارة في **الحياة** يوم ١٩٩٣/٩/١٧ بعنوان «إنها كأس السمّ.. فلا داعي للهتاف!» مثلاً على تأثير هذا النص المُمْلى في النفس حين يقول: «لقد أسقط بياننا إلى اسرائيل الرسمية تاريخنا، ولم يطالب حتى بالاعتذار بل كاد يعتذر. كما أسقط بيان اسرائيل الرسمية تاريخهم معنا، ناهيك عن طلب الصفح. لقد اعترفنا بكل شيء، وطالما طالبنا المعتقلين بالصمت في غرف التحقيق اعترفنا بـ ٢٤٢ ناقصاً وعارياً من كل ما بحّت حناجرنا في المطالبة بإكماله. واعترفنا بوجود اسرائيل كاملاً زائد الحق والشرعية. واعترفنا بالإرهاب وأدنّاه. وقابل المجرم هذا الاعتراف بإطلاق سراح منظمة التحرير الفلسطينية لتتحول إلى طرف مشروع في المناطق المحتلة. تعهدنا بعدم استخدام العنف ولم يتعهدوا. طالبنا شعبنا بالتوقف عن رمي الحجارة ولم يطالبوا جنودهم. وطالما اردنا المقابلة والمساواة أصلاً بين رصاص الاحتلال وحجارة الواقعين تحت الاحتلال. وها نحن تجاوزنا المساواة بين المجرم والضحية إلى مطالبة الضحية وحدها بالتنازل عن العنف».

لقد اكتفى رئيس وزراء اسرائيل في رسالته الجوابية بإبلاغ رئيس المنظمة أنه على ضوء تعهدات المنظمة قررت الحكومة الاسرائيلية الاعتراف بها «بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني»، وبدء مفاوضات معها في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط. ونقف هنا أمام تعبير «الشعب الفلسطيني» لنلاحظ أن الحكومة الاسرائيلية سلّمت حين استخدمته بحقيقة كانت تداب على إنكارها. فاسرائيل منذ أقيمت وهي تنكر وجود الشعب الفلسطيني، وطالما ردّد الصهاينة مقولة «أرض بلا شعب» حين تحدثوا عن فلسطين، ولم تجد غولدا مائير وهي تراس الحكومة الاسرائيلية حرجاً في أن تتساءل مكابرة: «أين هم الفلسطينيون؟»، وهي التي تحدثت عن الأرق الذي يصيبها كل ليلة لنسبة التزايد العالية في أوساطهم. وقد أطلق الاسرائيليون على ابناء فلسطين الذين بقوا في ديارهم «عرب اسرائيل». وتمسّك مناحيم بيغن في اتفاق كامب ديفيد مع مصر والولايات المتحدة الأمريكية باستخدام مصطلح «الفلسطينيين» حين طرح مشروعه لإقامة حكم ذاتي في «يهودا والسامرة»، على حد تسميته للضفة الغربية وقطاع غزة، للسكان دون الأرض. وتشبث اسحق شامير وهو يراس الحكومة الاسرائيلية باستخدام هذا المصطلح في وثائق مؤتمر مدريد وما سمي بـ «عملية سلام الشرق الأوسط»، عام ١٩٩١.

ـ ٤ ـ

لا شك في أن التسليم الاسرائيلي بحقيقة الشعب الفلسطيني «تغير» هام يخرج بالاسرائيليين في ما يخص هذا الأمر من أسر العقيدة الصهيونية. وقد ورد مصطلح الشعب الفلسطيني مرتين في اتفاق اعلان المبادىء ايضاً؛ في الديباجة مع الحديث عن اتفاق حكومة اسرائيل مع ممثل الشعب الفلسطيني «انه آن الأوان لوضع حد لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية»، والمرة الأخرى في البند الثالث الخاص بالانتخابات، في النقطة الثالثة التي تنص على أن هذه الانتخابات «ستشكل خطوة اولية انتقالية هامة باتجاه الاعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني». ولكن تساؤلاً يبرز هنا حول «المفهوم الاسرائيلي» «للشعب الفلسطيني ولحقوقه الشرعية ومطالبه العادلة؟»، وما إذا كان هذا المفهوم ينطبق مع المفهوم الفلسطيني لمصطلح الشعب الفلسطيني الذي تحدده المادتان ٥ و٦ من الميثاق الوطني الفلسطيني. ونص المادة الخامسة هو: «الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ سواء من اخرج منها أو من بقي فيها. وكل من وُلد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وتنص المادة السادسة على أن «اليهود الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين». ويمكن للقارىء المتمعن في اتفاقي «الاعتراف المتبادل» و «اعلان المبادىء» أن يصل إلى أن المفهوم الاسرائيلي «للشعب الفلسطيني» مختلف عن المفهوم الفلسطيني، وهو أيضاً انتقائي ومتناقض، كما سنرى حين نقوم بقراءتنا التحليلية لاتفاق اعلان المبادىء.

تجدر الاشارة هنا إلى أن اسحق رابين في خطابه في حفل توقيع اتفاق المبادىء في البيت الأبيض أعلن صراحة أن التسليم بحقيقة وجود الشعب الفلسطيني لم يكن امراً سهلاً. وقد سمعناه يقول: «دعوني اقول لكم ايها الفلسطينيون إنه محكوم علينا ان نعيش معاً على الأرض نفسها، على التربة نفسها...»، وهو الصهيوني الذي طالما انكر الشعب الفلسطيني، وجاهر في أكثر من مناسبة بحماسه لسياسة طرد الفلسطينيين من وطنهم، ومارس هذه السياسة.

يمكننا أن نلاحظ هنا أيضاً أن الاتفاقين مع ذكرهما «الشعب الفلسطيني» لم يتحدثا حديثاً مباشراً عن «الأرض الفلسطينية». وجاء الحديث عن هذه الأرض في اتفاق «اعلان المبادىء» غير مباشر، كما سنرى. وهذا يكشف عن صعوبة امر تسليم الاسرائيليين بهذه الحقيقة من جهة، وتربُّصهم للالتفاف حولها في الفترة الانتقالية من جهة أخرى.

لا شك في أن العامل الرئيسي في تحقيق هذا «التغير» الهام في الموقف الاسرائيلي من «الشعب الفلسطيني» هو النضال الفلسطيني المتصل الذي توجته انتفاضة السنوات الست. وقد تضافر معه عامل مساعد جداً مؤخراً، هو دعوة الولايات المتحدة اسرائيل إلى اتخاذ هذه الخطوة التي لا بد من اتخاذها بغية اقامة النظام شرق الأوسطي. ومقابل مجموعة الخطوات التي فرضت الولايات المتحدة على منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية اتخاذها تجاه اسرائيل. ونلاحظ أن ملامح هذه الدعوة تجلّت في بعض نصوص «عملية مدريد»، وحين عجز اسحق شامير عن الاستجابة لها في حد أدنى، تحمست واشنطن لتولي حزب العمل السلطة في اسرائيل ليكون هو المستجيب. وهكذا فإننا نجد في التسليم الاسرائيلي بحقيقة الشعب الفلسطيني استجابة لدعوة أمريكية وجهت بأسلوب بالغ الرقة، ومع وعود بمقابل مغرٍ على الصعيدين المعنوي والمادي، على غير ما رأيناه من شدة بالغة القسوة في أسلوب الاملاء الذي فُرض على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الرسالتين الأولى والثانية.

- ٥ -

لماذا كانت تلك الشدة الأمريكية بالغة القسوة على منظمة التحرير الفلسطينية؟ يبرز هذا السؤال ونحن نختم قراءتنا التحليلية لاتفاق اعلان المبادىء.

سبب رئيسي هو أن الولايات المتحدة الأمريكية صنّفت المنظمة التي هي حركة تحرير وطني عدواً لها ولمصالحها في المنطقة. ومتوقع أن تتعامل معها من ثم بشدة. والقسوة التي اتسمت بها هذه الشدة تعود إلى سبب آخر هو حالة «غطرسة القوة» التي أصبحت الولايات المتحدة أسيرة لها، وهي الحالة التي شرحها ويليام فولبرايت في كتابه الذي يحمل هذا الإسم، وحذّر منها معرّفاً إياها «بانها حالة نفسية تبدو فيها الأمة في حاجة إلى إثبات انها الاكبر والافضل والاقوى». وأما القسوة البالغة على المنظمة فمردّها إلى مجموعة قوانين سنّها الكونغرس الأمريكي منذ عام ١٩٨٢، تجاوزت بمراحل القيود الكيسنجرية للتعامل مع المنظمة التي الزم بها الولايات المتحدة امام اسرائيل في اتفاقية ١٩٧٥، وفرضت مزيداً من القيود. وقد نشرت جريدة **الحياة** في ١٩٩٣/٩/٢٦ ثبتاً بأهم هذه القوانين التي بلغت ثمانية، وفيها اتهام للمنظمة بالإرهاب، ولرئيسها بدعم الإرهاب ومنع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

التفاوض معها إلى أن تلبي عدداً من الشروط ومقاومة مشاركتها في منظمات الأمم المتحدة. ومعلوم أن الكونغرس سنّ هذه القوانين بتأثير مركز القوة الأمريكي ـ الصهيوني. وكان لا بد للإدارة الأمريكية إذا أرادت إعادة الحوار مع المنظمة من أن تفرض عليها القبول بهذه الشروط. وهكذا يبدو اتفاق الاعتراف المتبادل يوم ١٩٩٣/٩/٩، وكأن حاجة الولايات المتحدة إليه مثل حاجة اسرائيل إليه. وقد باشرت الادارة الأمريكية بعد توقيع الاتفاق التحرك لإلغاء هذه المجموعة من القوانين، فكان أن باشر مجلس الشيوخ عملية إصدار «قانون تسهيل عملية السلام في الشرق الأوسط لعام ١٩٩٣» الذي يمنح الرئيس كلينتون سلطة إلغاء أربعة قوانين من أصل خمسة عشر قانوناً معادياً للمنظمة، كما ذكرت الحياة في ١٩٩٣/٩/٣٠. وهكذا نجد الولايات المتحدة الأمريكية في لجوئها إلى أسلوب الشدة بالغة القسوة مع منظمة التحرير الفلسطينية، أسيرة مبدأ «الإملاء» وهو مبدأ وصفه فولبرايت «بأنه غير حكيم وغير عملي عند التنفيذ. وكم مرة تحول أعداء الأمس إلى أصدقاء!!».

نستطيع إذاً أن نقدم تعليلاً للمسلك الأمريكي في إقدامه على إملاء هذا الاتفاق على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وأن نفهم التجاوب الاسرائيلي معه. ولكن التساؤل الملح حول الأسباب التي حدت بقيادة المنظمة لقبول هذا الإملاء يبرز بقوة مرة أخرى، وبخاصة وأن التقويم الموضوعي للواقع القائم على أرض فلسطين وفي منطقتنا وللصورة الدولية يصل بنا إلى أن انتفاضة شعبنا قادرة على الاستمرار، وإذا كان مسّنا قرح فقد مسّ العدو قرح مثله. وأن خلل العلاقات العربية بعد زلزال الخليج يوشك أن يعالج، وأن العدو الصهيوني اتخذ قراره بالهروب من قطاع غزة، وأن حاجته وحاجة الولايات المتحدة للوصول إلى تسوية في منطقتنا هي أشد من حاجتنا، وأنه كان يمكن من ثم بشيء من الصبر وباتقان عملية التفاوض وباتمامها في وضح النهار وبإشراك جميع المؤسسات في صنع القرار، الوصول إلى اتفاق مغاير تماماً لروح هذا الاتفاق، معبّر عن القوة المعنوية الهائلة لحركات التحرير الوطني، منسجم مع الشرعية الدولية والقانون الدولي.

ـ ٦ ـ

إن القراءة التحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل تنتهي بنا إلى انه أُعد في «ضوء الظلام» سرّاً وبعيداً عن «المؤسسة الفلسطينية» وبدون علمها، وأنه من حيث نوعه، من اتفاقات الإملاء المفروضة واستهدف الطرف الفلسطيني، وأنه مخالف في الشكل والمضمون ميثاق المنظمة ونظامها الأساسي الأمر الذي يشكك في أصوليته، وأنه على صعيد القيم المعنوية الأخلاقية مناقض للشرعية الدولية والقانون الدولي بشأن قضية فلسطين، وأنه من ثم يمثّل مساساً بقيمة النضال من أجل التحرير، وأنه على الصعيد العملي مدخل خاطىء لبلوغ السلام القائم على العدل. وهو يسبّب تصعيد التوتر، ومفعوله تدريجي وطويل المدى، وأن اعلانه تم في ظل ضغط دعايات إعلام الأزمات الشديد، وأن هناك دولة كبرى مصمّمة على فرضه واقعاً، بعد أن املته إملاءً، وأنه أول اتفاق يُبرم «باسم الفلسطينيين والشعب العربي الفلسطيني» مع اسرائيل، ويا له من استهلال!!

ـ ٧ ـ

نستطيع أن نقرر في ضوء ما سبق أن الشعب العربي الفلسطيني لن يقبل «باتفاق الاعتراف المتبادل» هذا، شأن شعوب أمتنا العربية جمعاء، وسيقاوم مع اشقائه جميع النصوص المملاة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فيه، عملياً بمتابعة النضال لتحرير فلسطين. وستتسع دائرة المقاومة هذه كلما انتشرت القراءة التحليلية لهذه النصوص وتضاءل تدريجياً تأثير دعايات إعلان الازمات.

إن لنا أن نتوقع أن تتعامل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ـ اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني ـ مع «اتفاق الاعتراف المتبادل» على أنه «اتفاق مُعل» على قيادة المنظمة، فلا يُناقشه الاوّلان رسمياً، لأنه ليس من صلاحيات اللجنة التنفيذية او المجلس المركزي، وفق ميثاق المنظمة ونظامها الاساسي. وإن لكاتب هذه السطور أن يعلن بصفته عضواً في المجلس المركزي رفضه لهذا الاتفاق لكل الاسباب التي أوضحتها هذه القراءة التحليلية. وهو عازم على المشاركة في اجتماع المجلس المركزي تعبيراً عن تمسكه بالمؤسسة في السرّاء والضرّاء وحين البأس، ليطرح رأيه هذا، ويشارك من ثم زملاءه في مناقشة ما ينبغي عمله للوفاء بمتطلبات مرحلة جديدة دخلتها قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني في الاسبوع الثاني من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وصولاً إلى معالجة صحيحة لكل أجزاء القضية الخاصة بالضفة والقطاع، وبالقدس الكبرى، وبفلسطينيي الخارج، وبفلسطينيي الوطن المحتل عام ١٩٤٨. وهذا ما يصل بنا إلى القراءة التحليلية للاتفاق الثاني الخاص بـ «إعلان المبادىء». والرحلة لا تزال طويلة في صراعنا مع العدو لبلوغ السلام العادل، ونَفَسنا في هذا الصراع طويل □

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية